

بيان رقم - ١ -

نعم ... نعم ... نعم للانتخابات

سماحة المرجع الديني ولي أمر المسلمين آية الله العظمى
السيد محمود الحسني (دام ظله)

بعد إعلان الاتفاق بين مجلس الحكم وقوات الاحتلال الأمريكية والذي يشير إلى تشكيل حكومة انتقالية وإنهاء الاحتلال، حيث حدد شهر حزيران / عام ٢٠٠٤ م كحدّ أبعد لتنفيذ ذلك، رأينا وسمعنا وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة المحلية والعربية والأجنبية تغطّي وبشكل غريب جداً خبراً مفاده أنّ سماحة السيد السيستاني (دام ظله) يطلب إجراؤه انتخابات جماهيرية عامة لانتخاب أعضاء الحكومة الانتقالية، وإضافةً إلى نقل الخبر بشكل متكرّر ولعدة أيام ولوقت كتابة هذه الكلمات، فلقد عقدت وتعدّد ندوات ومناظرات تناقش وتحلّل ما صدر.

فما هو تعليقكم على ذلك، وما هي دوافع الفتوى وأهدافها ودوافع تلك الضجّة الإعلامية الغربية وأهدافها؟

جمع من مقلديكم

بسمه تعالى :

لقد رفضنا وشجبنا ولا زلنا نرفض ونشجب الاحتلال وما صدر ويصدر منه، ورفضنا مجلس الحكم وما صدر عنه لأنّ المجلس قد عُيّن من قبل قوات الاحتلال الأمريكية،

وطالبنا بإقامة حكومة إسلامية عادلة يحفظ فيها جميع حقوق الإنسان والحريّات لجميع أبناء الشعب العراقي وبما لا يتنافى مع الشرع والأخلاق، ويكون هذا تحت ولاية الفقيه العادل الجامع للشرائط الأعلّم ظاهراً وواقعاً صدقاً وحقاً، وفي هذا المقام أشير إلى بعض الأمور وبعض الاحتمالات المتصورة:

أولاً: كما رفضنا الاحتلال وقواته وأفعاله وتعيينه مجلس الحكم فإننا نرفض الانتخابات التي تجري تحت سلطة الاحتلال وطائراته ودبّابته ورشاشاته وحرابه وانتهاكه لحقوق الشعب العراقي الإنسانية من مصادرة الحريّات وانتهاك المحرّمات والمقدّسات والاعتداء على النساء والأطفال والشيوخ واعتقالهم وتعذيبهم، ونطالب برحيل قوات الاحتلال من أرض العراق الحبيب.

ثانياً: لو تنزلنا عن ذلك وعملنا وفق القاعدة القائلة (ما لا يدرك كلّهُ لا يُترك جُلّه) وقبلنا بأهون الشّرّين، فإننا نطالب بانتخابات جماهيرية عامة عادلة تكون تحت إشراف الجامعة العربية أو منظمة الدول الإسلامية أو منظمة الأمم المتحدة.

ثالثاً: حسب ما يعلم الجميع إنّ مبنى ومنهج السيد السيستاني هو عدم التدخل في السياسة، فإذا كان ما صدر منه يمثل تغيير منهجه ومبناه وعدوله إلى المنهج والمبنى الأخلاقي الشرعي الإسلامي الأصيل، فهذا ما نأمله وهو حسن مع الثبات والاستمرار.

رابعاً: بعد ازدياد العمليات ضد قوات الاحتلال كمّاً ونوعاً وبعد ما حصل في عموم مدن العراق من عمليات قمع وحشية واعتداءات لا أخلاقية ولا إنسانية على الأرواح والممتلكات والأعراض وانتهاك الحرمات وجرح الكرامات ومصادرة الحريات الشخصية والنوعية، فإنّ الجماهير عموماً بدأت تتقبل فكرة العمليات وبعض يباركها وبعض آخر يحتضنها، ولإبعاد الجماهير عن هذا الأمر وعدم التفاعل معه والتأثر به، لا بدّ من إشغالهم بشيء آخر، ولهذا عمدت قوات الاحتلال إلى طرح هذه القضية وتغطيتها بتلك الصورة.

خامساً: إنّ الاتّفاق الذي حصل بين مجلس الحكم وقوات الاحتلال يتمحور حول نقل السلطة، وفتوى السيد السيستاني واضحة في عدم الاعتراض على النقاط والبنود

المجورية بل هو يُسَلَّم ويقرّ بالمضمون المحوري لكنه يختلف في بعض القشور، ولنقل أنه يختلف في آلية نقل السلطة (إن صح التعبير) وهذا يعني إقراره واعترافه وتأييده للأطراف الموقعة على الاتفاق وهي سلطة الاحتلال ومجلس الحكم، وعليه يمكن القول إنَّ خلافات سماحة السيد السيستاني معهم كالخلافات فيما بينهم أي كالخلافات بين مجلس الحكم وبين سلطة الاحتلال وكالخلافات بين أعضاء مجلس الحكم أنفسهم وكالخلافات بين الأقطاب السياسية أو العسكرية التابعة لقوات الاحتلال الأمريكية.

وبعد التغطية الإعلامية الكبيرة الكثيفة لاستقطاب أنظار العالم نحو قطب واحد واعتباره الممثل الشرعي الوحيد الفريد في الساحة العراقية عمومًا وفي المجتمع الشيعي خصوصًا الذي يمثل الغالبية العظمى للشعب العراقي وحصر ذلك بمرجعية السيد السيستاني، فإنّه يحتمل القول أنّ المراد من ذلك إعطاء إشارة للمجتمع العالمي بأنَّ الغالبية العظمى من الشعب العراقي تقرّ بالاحتلال وسلطته وما يصدر عنها من أقوال وأفعال على اعتبار أنّ ممثلهم (حسب الفرض) أي سماحة السيد السيستاني يقرّ بذلك.

سادسًا: إنّ وسائل الإعلام العالمية حتى الأمريكية بل العديد من مسؤولي سلطات الاحتلال صارت تستعمل مصطلح المقاومة على العمليات التي تحصل في العراق، وهذا له أبعاد كثيرة وعميقة يعرفها المختصون، وهنا يحتاج المحتلون إيقاف انتشار حالة المقاومة وتأثيرها واستفحالها في جميع شرائح المجتمع العراقي، ولهذا علينا أن نعمل بجدٍ من أجل استقطاب الشريحة الأكبر من الشعب العراقي نحو خط بارد غير متفاعل مع الجماهير ومصالحها الخاصة والعامة بل يضمن مصالح المحتلين الأنية والمستقبلية، فطرحت سلطات الاحتلال ومن يسير في فلكها هذه القضية بهذه الصورة وبهذا الحجم لإلزامات سواد الناس من العراقيين ممن يتأثر بهذه الزوبعة الإعلامية إلفاتهم إلى تلك المرجعية التي أعطت صفة الحركية والثورية والتحررية والتفاعل مع المجتمع ظاهرًا وفي وسائل الإعلام فقط، وبالتالي التأثير على من يتأثر بمثل هذه الزوبعة الإعلامية، ويزيد من درجة هذا الاحتمال أنّ خط المرجعية المذكور قد تعرض للانتقادات الكثيرة وعلى كافة المستويات لمواقفه غير الإيجابية بل السلبية في هذه المرحلة كما هو الحال في مرحلة النظام البعثي البائد.

سابعاً: بعد الضربات العديدة الموجهة التي تعرضت لها قوات الاحتلال، وخاصة في المناطق التي تسمّيها أمريكا والعديد من وسائل الإعلام بـ (المثلث السّني) ، بدأ العديد من المسؤولين الأميركيين وللتخفيف من تلك الضربات وتقليلها التصريح بإمكانية إعطاء دور رئيسي أكبر للسّنة في الحكم واتخاذ القرارات وتحديد المناصب والمسؤوليات، ويحتمل أن يكون مثل هذا الأمر قد أثار حفيظة بعض أعضاء مجلس الحكم ومرجعية السيد السيستاني وأقطابها، بعد التفاتهم إلى الغدر الأمريكي باتخاذ مثل هذا القرار الذي يستتبع عودة أقطاب وأعدوان عديدة للنظام السابق والذي يؤدي بدوره إلى عمليات تصفية حسابات مع الجهات التي تعتقد أنها السبب في دحرها وإسقاطها بالتعاون مع قوات الاحتلال، فيكون أعضاء مجلس الحكم ومرجعية السيد السيستاني وأقطابها مشمولين بعملية التصفية المتوقعة، وبالتأكيد فإنّ مثل هذا الأمر الخطير يدعو السيد السيستاني إلى إصدار مثل هذه الفتوى أو التحقّظ لضمان عدم رجوع أعدائهم عن طريق التعيين أو الاختيار الأمريكي.

ثامناً: ويمكن أن نتصور أنّ ما حصل يُراد به إشغال الشعب العراقي المظلوم بأمور شكلية مؤجلة عن الأمور الأساسية الأنية بل أبسط مفردات المعيشة الضرورية من أزمات اجتماعية واقتصادية وصحية ونفسية يمرّ بها الشعب العراقي كعدم الأمن والإرهاب وسوء العناية الصحية وفقدان فرص العمل والماء والكهرباء والوقود. فالمدن العراقية تعيش حالة حرب وآثارها بصورة حقيقية من إطلاق نار وقصف جوي وبرّي وأرتال عسكرية وطائرات مقاتلة واعتقالات مستمرة حتى في صفوف النساء والشيوخ والأطفال إضافة إلى إزهاق الأرواح البريئة المستمر والمتواصل. إضافة لما سبق يحتمل أن يكون إشغالا للناس وإبعادهم عن الكارثة الكبرى من بيع العراق أرضاً وماءً وسماءً وشعباً وثروات مختلفة.

تاسعاً: مع الوعي والحذر ستكشف لنا الأيام حقيقة الأمر، وهل أنّ المكر والخداع سيفعل فعله من إجراء مسرحية انتخابات شكلية وصورية أو غيرها من إجراءات تحقق الأغراض السابقة أو العديد منها، فيُرفع فلان والجهة الفلانية ويُحطّ فلان والجهة الفلانية ويشغل الناس بشيء ويمرر شيء آخر والله العالم بحقيقة الأمر.

وفي الختام:

نذكر بأننا نرفض الاحتلال وما يصدر عنه ونطالب المحتلين بالرحيل عن بلدنا وعراقنا الحبيب، وكذلك نرفض الانتخابات تحت نيران وحراب المحتلين، كما نرفض الأشخاص الذين تختارهم وتعيّنهم سلطات الإحتلال، وإذا قبلنا الانتخابات فإننا نطالب أن تكون تحت إشراف الجامعة العربية أو منظمة الدول العربية أو منظمة الدول الإسلامية أو منظمة الأمم المتحدة.

السيد الحسيني

٦ جمادى الأولى / ١٤٢٤هـ

٦ تموز / ٢٠٠٣م